

نرحب بإسهام القراء وآرائهم وطروحاتهم في مختلف القضايا السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي نأمل أن تكون جادة وجريئة وموضوعية من أجل اتاحة الفرصة للرأي والرأي الآخر ليأخذاً مساحة أوسع للحوار والجدل وتبادل الافكار من دون خشية أو تردد .. وللجريدة الحق في اختيار أجزاء من الرسائل والردود التي تردھا بما يتناسب مع أهمية الموضوعات والمساحة المتاحة لها والرأي قبل شجاعة الشجعان

الرشوة في العراق

عندما تتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولة ما من دول العالم سيؤدي ذلك الى تفشي الفساد بكل أشكاله في مرافقها ومن ضمن تلك الظواهر المتفشية في بلدنا الآن هي الرشوة الفساد الاداري الذي استشرى في جميع مؤسساتها ومن بينها مؤسسة التربية والتعليم !!!تكفيصيلح مجتمع وصل الفساد فيه الى (منظومة التعليم)!!! التي من المفروض أن تكون مسؤولة عن تربية جيل ذي أخلاق وقيم ليستطيع المساهمة في بناء بلده ولكن واقع الحال للأسف إن معظم هؤلاء المرين يفتقرون الى الاخلاق والانسانية، مابالك أن يطلق عليهم لقب معلم .والذي وضع بمصاف الانبياء !! إن أغلب مؤسسات الدولة أصبح المسيطر عليها صغار الموظفين من المرشئين والفاستين والسراق !فمن النادر أن تجد من يكن همه المصلحة العامة وخدمة المواطن !! .. فكيف يمكن اصلاح مجتمع قاده وآلو امره فاسدون؟مرتشون ..!!!مع أننا مجتمع اسلامي والاعلبية فيه يمارسون التدين !!!والدين له موقف صريح لايمكن إنكاره ، فلقد لعن النبي الراشي والمرثسي ..لانها السبب في تفشي الفساد والسبب في إسقاط اخلاقيات المجتمع المزملم في الامر ..إن ماامر به العراق لم يكن هدما للبنى التحتية لمؤسساته فقط بل تلك خطة مدروسة لتدمير البنى التحتية لاخلاقيات المجتمع وهتك قدسية الاعراف والتقاليد وخلق طبقة من الجهلة لتسيّد اشرافه ومفقيه .

هند الحافظ

بغداد

الصحفيون بين حب المهنة وخوف الجهول

بعد احداث عام 2003،ودخول البلاد بحالة من الفوضى،والانفلات الأمني الكبير وانتشار الجامع المسلحة خارج إطار القانون،إزادت على غرارها ظاهرة استهداف الاعلاميين او الصحفيين،العاملين في المؤسسات الصحفية، بدواع خارجية أو طائفية فاصبح الاعلامي يعيش حالة من الهلع والرعب خوفاً من الملاحقة،او التصفية الجسدية،او الإختطاف على اقل تقدير،على الرغم من أن تلك الفترة الدمية، لم يسلم منها حتى المواطن البسيط إلا وتم استهدافه بحيث نرى اليوم مضايقات كبيرة تطال هذه الفئة، فكل يوم بعد الاعلامي يمارس عمله المهني والاخلاقي بكل اريحية،وايضاً عدم توفير بيئة مناسبة له في ظل وجود التشريعات والقوانين،فالدستور العراقي تكفل بحرية الرأي والتعبير وفق المادة الـ(38)،وإحترام الكلمة الحرة ذات الوسطية والمحايدة، ضمن أطر دستورية وقانونية لا خلاف عليها،واصبحت هناك اتفاقيات ومواثيق تدعم المنظمة الإعلامية او السعمل الاعلامي على وجه الخصوص،وتؤصل وتترنن من قوة الرأي والتعبير بحيث يؤدي الاعلام دورا بارزا في القضايا السياسية،والاقتصادية،والأمنية والثقافية، ويمل منقطاً جدياً في بنية المجتمع ككل ويقوم بدور المراقبة والتتبع بغية الوصول إلى خطط واهداف مدروسة ، تؤدي الى حلحلة بعض القضايا المعالمة،اذ ان دور الاعلام لا يقتصر فقط على قضايا سياسية او ثقافية فحسب بل يحمل في طياته منظومه اخلاقية متكاملة، ويحمل تطلعات الجمهور بكل فئاته،ولكن ما يحدث اليوم هو محاولة واضحة لتكئيم الافواه، والتضييق على الحريات،وانتهاك صاρχ للدستور، بحيث يمثل الاعلام الواجهة المبرقة للدولة،ومرآة عاكسة لها، فمن غير المنطقي ان يهْمش دور الاعلام والتضييق عليه يشتي الطرق والاساليب،اليوم اصبحت هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدولة،تتمثل في توفير الحماية الكافية لهذه الشريحة ومحاسبة كل من يعتدي على الاعلاميين او الصحفيين، كما ع الاعلاميين مسؤولية في نقل الحقيقة الى الرأي العام، وهذا الشيء في منتهى الاهتمام على ان يتم نقل الحقيقة بتجرد، وتوخي المصداقية،وايضاً التصدي للإفترادات والإدعاءات الكاذبة والمقرضة او محاولة تزييف الحقائق او تضليلها، حيث لا يمكن ان نكار مقدمته هذه الشريحة من قوايين ضحوا بأنفسهم من أجل ايصال الحقيقة،وبيان النّب الصادق إلى العالم بأسره،لتنتمح الحقائق للرأي العام دون معرقلات او شكوك، حيث ضريت السلطة الرابعة اروع البطولات واجادت بنفسها لتكون منارا يُضيء عمّة الطريق،لكن لايزال القمع يلاحق الاعلاميين والصحفيين اينما كانوا، بل تعدى الامر الى إحراق المباني،او المؤسسات الاعلامية واستهدافها، امام مرآى ومسمع من الناس وفي وضع النهار دون محاسبة او عقاب فالى متى والظلم والتهميش يلاحق هذه الشريحة، كان الاجدر على الحكمة ان تراعي حقوق الصحفيين او الاعلاميين،ومن قوانين تتماشى مع عملهم بكل انسيابية،وعدم التعدي عليهم واعطائهم مساحة كافية،ليتسنى لهم القيام بدورهم دون مضايقات،ان نقل الحقيقة للرأي العام ليس بالشيء السهل .

فوجود المراسل اثناء اضاءته للمعارك،من أجل نقل الحقيقة كما في امر شاق جداً ومحفوف بالخطار إلى حد كبير،فاليوم وفي عصر التكنولوجيا والتطور كُثرت منصات الاعلام،فمواقع او شبكات التواصل الاجتماعي او ما تسمى بـ "السوشل ميديا" اصبحت إعلاماً رديفاً، ومساعداً رئيساً في سرعة نقل الخبر او الاحداث الآتية الجارية،كُثرت مجالات الاعلام واصبح له دور وتُقل في رسم الؤوضاع وتقييمها، واصبح له دراسة شاملة لحدث او موضوع ما، يساهم الاعلام في تكريس القيم والمفاهيم والتنمية البشرية،ويعطي دلالات ذات رؤية صاخبة حول مجريات الظروف، مبتعداً عن الدور الزئيف المصاحب بتمزق اواصر او النسيج المجتمعي،بات الاعلام اليوم سلاحاً ذا حدين، يستخدم في بث الاشاعات الكاذبة ومحاولات تضليل الرأي العام او تكريس حالة من العدائية والتناحر، بين البلدان او المجتمعات بشكل عام،اذا ما استخدم بطريقة غير منطقية .

عبد الرزاق الزويبي

بابل

الاحتكام إلى ما اقترح من إنشاء لجنة مستقلة من خارج الحكومة، لتمتلك صلاحيات لإدارة البلاد انتقائياً، أو حل البرلمان برمته، وفي حالة تطبيق أي من تلك الاقتراحات نستطيع أن ننخشل البلاد والعباد من النفق المظلم الذي يسيران فيه، وهو ما نأمل وما نرجو حصوله، لتكون ثورة الاطارات هي بوابة الأمل لتسعبنا الكريم، وقائنا وإياكم وبلدنا الحبيب كل مكرو.

عادل كاظم العكيلي– بغداد



متظاهرون يقطعون طريق محمد القاسم من جانب الرصافة ببغداد

أبحث عنك في إطلال ذكرياتي

يا ايتهنا الامة لاتبيكي على شعبي ابكي الصبر ولم يبكي سلاطينا كل البلاد بوجه العراقي مقفلة الالسماء اراها رحبت فينا فاشهد ايها الزمن ولتقر ايامنا على الابداء ومانمر فينا اصوات تتعالى ولا مجيب علينا نستغيث بضمائر باتت كالحديد لاتلين

بيوت ثوارنا اصبحت توابيت اللهم استودع لديك بلادي سلاما عليك يا موطني

عبد حامد صليبي – بابل



مفتري على مقامها الشريف ، والدليل الان بين ايدي و أعين العالم أجمع،المرجعية تطالب منذ سنة عشر عاماً، و لا يوجد احد يسمع صوت المطالب بالحقوق غير المتظاهرين انفسهم لانهم اتباعها الحقيقيون.

مالك عبد الامير رحيم– النجف



جانب من الاحتجاج الشعبية

والجرحي هنا وهناك. وبحكم عملي في البنك المركزي العراقي، ولقربي من مُصنّاع القرار في الشأن الاقتصادي والمالي، بدا لي واضحاً وانما ادلو ببدلوي في الواقع الاقتصادي عن قرب، فإني أرى أن لا جدوى من هذه الحلول الترتيقيعية التي أصدرتها الحكومة، (كأسبرين) مسكن.. وذلك لأنّ الناس تطمح إلى ما هو أكثر من ذلك، كإعلان الحكومة استقلالها وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، بصرار من خلالها إلى تعديل الدستور برمته، أو

وساكنيها، لتدفع بعدها بخرايطم المياه باتجاه حملة الشهادات العليا الذين هم طليعة الشريحة المثقفة في البلاد، بل عمدت إلى أكثر من ذلك برفع الضرائب والرسوم على العقارات والسيارات، وكان ذلك واضحاً في قانون المرور الجديد، وقوانينٍ أُخر. ونتيجة لكلّ ما ذكرته فإنّ (ثورة الإطارات) لم تنطلق عن طرف!! بل جاءت بعد أن ضاق الناس زرعاً بالأوضاع العامة للبلد، مختلفة وراءها صيحات الاستهجان ومئات الشهداء

الأخرى، فمن الضرورة ألا ننسى أنّ هناك نسبة 5 بالمئة سُتقطع من بيع النفط العراقي؛ بصفة تعويضات لتجارة الكويت عن حرب الخليج الثانية سيئة الصيت، وكل ما ذكر أنفاً ترك عجزاً بدت آثاره واضحةً في الميزانية العامة للبلد.

وكان أيضاً للتداعيات الأمنية التي أعقبت سقوط الموصل ومحافظات أخرى وما ترتّب من رصد لأموال ميزانية الحرب تلك، وما نجم عنها من خسائر مادية ومعنوية، فقد كان الناس وفي العام الأخير بالتحديد، يمتّحون النفس بتشكيل حكومة تمنحون بهذا البلد، وتنفض التراب عنه بعد أن تحرّرت البلاد، وتعافى سعر النفط، وما صاحب ذلك من وجود فسحة أمان أنتجت انفتاحاً على المحيط الإقليمي والعالمي، ولكن في الجهة الأخرى، وعلى الشاطئ المحلي أصيب الناس بخيبة أمل كبيرة بعد أن بدا واضحاً أنّ الحكومة الحالية لم تنفّد ما وعدت به من إصلاحات اقتصادية وخدمية، ومحاربة للفساد المستشري.. إلهم إنّ ما يُحسّب لها من فتح الطرق والأسواق، والمنطقة الخضراء، ورفع الحواجز والصبات الخرسانية، حتى سُمّيت (بالحكومة الصبات) بل على العكس راحت تلك الحكومة بجرافاتها ومعاولها تضرب على رؤوس البيوت العشوائية

الفعل الحسن، والأحرار من الناس: أخابرهم وأفاضلهم.][2] تعريف الحرية اصطلاحاً تعددت معاريف مُصطلح الحرية عند المذاهب المختلفة، لكنّه ورد في إعلان حقوق الإنسان الصادر عام م على أنّه: (حقّ الفرد في 1789 أن يفعل ما لا يضرّ الآخرين)، والحرية في الإسلام هي: (ما وهبه الله للإنسان من مكنة التصرف لاستيفاء حقّه وأداء واجبه دون تعسف أو اعتداء)، وعند الغرب هي: (الانطلاق بلا قيد، والتحرر من كلّ ضابط، والتخلّص من كل رقابة، ولأنه كانت تلك الرقابة نابعةً من ذاته [2]تعريفي للحرية الحرية هي قدرة الإنسان على أن يعيش ببلده بكرامة وأن يكون حر التصرف بمالاهه بما يراه صائباً دون التعدي عليه من الآخرين حوله سواء كانوا الناس المحيطين به أوحكام وسياسيين وإداريين ولولته كما يحدث هذه الأيام من سياسات حكم مسددة تغرق شعوبها بضاربات وتضيق عليهم عيشهم وهذا يعتبر نوع من العبودية وتجعلهم يعملون بدوامات طويلة ولا توفيقهم قهقم في اجر مناسب يجعلهم يعيشون عيشة كريمة . فتكثر السرقات والجرائم والإعتداء على الآخرين من يصنع المجرمين في العالم هي الدول الغير منصفة بحقوق الإنسان التي ترفع شعارات وهي تمارس النقيذ من هذه الشعارات الكاذبة العبودية حاربها الإسلام ولكن

حلول إقتصادية ترقيعية

الثورة في بلاد ما بين القهريين

سريعة كان من الممكن لو اطلقت الإصلاحات في وقت سابق، وبدراسة واعية، لكأنت قد أتت أكلها، فقد كان واضحاً أنّ الناس قد ضاقت زرعاً بالقصور الحكومي في مجمل الخدمات، وعدم تشجيع المنتج الوطني، واعتماد الاقتصاد الريعي من خلال عائدات النفط والاقتراض الخارجي الذي انهك الميزانية في السنين الأخيرة، وكان للرواتب العالية، ومخصصات الرئاسات الثلاث، والدرجات الخاصة، أثرأ كبيرا في تهزل الميزانية التشغيلية. فضلا عن أنّ التعطيل المتعمّد للقطاع الخاص قد ألقي بظلاله على توقف آلاف المعامل والشورش الأهلية، التي سرحت الالف العاملين فيها، معتمدة المنتج المستورد الذي أغرق السوق المحلية بالمنتجات الرديئة.

وفي ضوء ما جاء أنفاً، فإنه قد بدا واضحاً أنّ الميزانية العامة أزهقت بعد أن أضيفت إليها المخصصات الفلكية المذكورة ... وتركه المشاريع الاستثمارية أيضا، تلك التي يشوبها الفساد، فبعد أن اطلعت على آخر احصائية (شبه رسمية)، التي بيّنت أنّ هنالك أكثر من 50الف مشروع متلكى أو متوقّف عن العمل، يبرز هذا الرقم المخيف لـسببين مدى الفساد الإداري، وضعف الجانب الرقابي، وعند المنتفعين من هذه المشاريع. ومن باب عدم إغفال التكاليف الإضافية

التي أضرت على المواطنين، فإنّه قد بدا واضحاً أنّ الميزانية العامة أزهقت بعد أن أضيفت إليها المخصصات الفلكية المذكورة ... وتركه المشاريع الاستثمارية أيضا، تلك التي يشوبها الفساد، فبعد أن اطلعت على آخر احصائية (شبه رسمية)، التي بيّنت أنّ هنالك أكثر من 50الف مشروع متلكى أو متوقّف عن العمل، يبرز هذا الرقم المخيف لـسببين مدى الفساد الإداري، وضعف الجانب الرقابي، وعند المنتفعين من هذه المشاريع. ومن باب عدم إغفال التكاليف الإضافية

مستوى الاقتصاد القوي المال والأعمال تسير العالم. ((عالم يستعد عالم ..هو عالم العبيد)) العبودية للإنسان ما زالت موجودة وتمارس على الإنسان بكل العالم .
لإن العالم كله أصبح عالم عبيد لا عالم احرار .
لجعل الشرورات من الماس والساج والذهب وجنى المال هدفهم الأول غير مراعين حق الإنسان وحريةته على بقعة من الأرض ولد فيها .
ونزيف الدم قائم إلى يوم الدين .
في طابور ليوم الدين الجشع وجعل أهلها يعملون من أجل إقتصاد دول متنفذة ذو نوع من العبودية المنعنة .
تختلف المفاهيم والتسميات ولكن ما جرى وحدث قديما يجري حديثا .
وعادة ما تكون الدول الفقيرة إقتصاديا ابتائها خدم وعبيد للدول الغنية والمتنفذة على

العبودية
قديما كانت قسرية ولكن برؤية عصرية تحولت إلى عبودية إختيارية من يقول أن العبودية ألغيت بتحرير العبيد من الحياة المعاصرة انما لا يؤيد لإن العبودية لا زالت إختلفت التسميات ولكن العبودية ما زالت قائمة حتى يومنا هذا وليس فقط على الجسث ذي البشرة السمراء ولكن على البشر أجمع على إختلاف الوناهم .
ساتراه من إحتلال دول وتسخير مقدراتها وجعل أهلها يعملون من أجل إقتصاد دول متنفذة ذو نوع من العبودية المنعنة .
تختلف المفاهيم والتسميات ولكن ما جرى وحدث قديما يجري حديثا .
وعادة ما تكون الدول الفقيرة إقتصاديا ابتائها خدم وعبيد للدول الغنية والمتنفذة على



اغلال تقيد اناس افارقة

كلمة الحق

قال المرجع الأعلى منذ سنوات على الحكومة انصاف الشعب وإعطاء حقوق المواطنين دون تمييز عرقي او مذهبي كان، لكنها صماء لا تسمع وقد ذهب صبرها بعيداً عن طريق الحق فإنها لا تستمع ولا ترى سوى مصالحها وشؤونها الحزبية الخاصة التي هي من أنت بهم لهذه المناصب المستنزفة لأموال العراق وتقسيم ارضه وخيراته مايبينهم هم دون التفكير بمصالح الآخرين من عامة الشعب، هنا ومن منطلق قول الحق ومتابعة الحقائق نقول بان المرجعية الدينية العليا لم تتفم مكتوفة امام الفساد يوماً فقالت ووجهت وجذرت وارشدت وانذرت فلا هذا ولا ذاك نفع مع هذه الفئة الضالة لان الديار الحرام قد اخذ مأخذه منهم؛ اليوم بعدما خرج عامة الناس للمطالبة بالحقوق التي سرتت منهم منذ زمن بعيد جداً، لم يعف مع المتظاهرين أحد و كان على راس المطالبين الحوزة العلمية المتمثلة بمساحة المرجع

قال المرجع الأعلى منذ سنوات على الحكومة انصاف الشعب وإعطاء حقوق المواطنين دون تمييز عرقي او مذهبي كان، لكنها صماء لا تسمع وقد ذهب صبرها بعيداً عن طريق الحق فإنها لا تستمع ولا ترى سوى مصالحها وشؤونها الحزبية الخاصة التي هي من أنت بهم لهذه المناصب المستنزفة لأموال العراق وتقسيم ارضه وخيراته مايبينهم هم دون التفكير بمصالح الآخرين من عامة الشعب، هنا ومن منطلق قول الحق ومتابعة الحقائق نقول بان المرجعية الدينية العليا لم تتفم مكتوفة امام الفساد يوماً فقالت ووجهت وجذرت وارشدت وانذرت فلا هذا ولا ذاك نفع مع هذه الفئة الضالة لان الديار الحرام قد اخذ مأخذه منهم؛ اليوم بعدما خرج عامة الناس للمطالبة بالحقوق التي سرتت منهم منذ زمن بعيد جداً، لم يعف مع المتظاهرين أحد و كان على راس المطالبين الحوزة العلمية المتمثلة بمساحة المرجع